

Distr.
GENERAL

A/48/139
E/1994/57
4 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤
البند ٥ (ح) من جدول الأعمال المؤقت**
المسائل الاجتماعية والإنسانية ومسائل
حقوق الإنسان: المخدرات

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٠٢ من القائمة الأولية*
المراقبة الدولية للمخدرات

خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة، إساءة استعمال
المخدرات، بما في ذلك مخططات تنفيذ خاصة بكل وكالة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١-١٤	مقدمة
٦	١٥-١٧	أولا - استراتيجية خطة العمل الشاملة للمنظومة
٨	١٨-٤٤	ثانيا - تنسيق أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات
٨	١٨-٢٢	ألف - الدور التنسيقي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات
١٠	٢٣-٢٦	باء - التنسيق بين المنظمات
١١	٢٧-٣٢	جيم - التنسيق على المستوى القطاعي
١٣	٣٣-٣٨	دال - التنسيق على مستوى المشاريع
١٤	٣٩-٤٢	هاء - تنسيق الأنشطة الخاصة
١٥	٤٣-٤٤	واو - خاتمة

.A/49/50/Rev.1

*

.E/1994/100

**

المرفقات

الصفحة

١٧	فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية	-	الأول
١٩	معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة الجنائية	-	الثاني
٢٣	منظمة العمل الدولية	-	الثالث
٢٨	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	-	الرابع
٣١	منظمة الصحة العالمية	-	الخامس
٣٤	المنظمة البحرية الدولية	-	السادس
٣٦	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	-	السابع
٣٩	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	-	الثامن
٤٢	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	-	التاسع

مقدمة

١ - أُعدت خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات الواردة في هذه الوثيقة وقدمت امثالاً للطلبات التي قدمها كل من الجمعية العامة^(١) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٢) الى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وللولايات التي أنطاها به.

٢ - وإذ أعربت الجمعية العامة في القرار ١٠٠/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، عن قلقها لأن وكالات منظومة الأمم المتحدة أحرزت تقدماً محدوداً في إدراج إجراءات في برامجها تستهدف معالجة المشاكل المتصلة بالمخدرات، فقد طلبت الى لجنة التنسيق الإدارية أن تقوم باستكمال خطة العمل الشاملة للمنظومة لكي ينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣ وتنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. كذلك طلبت الجمعية العامة الى جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع أن تضع مخططات تنفيذ خاصة بكل وكالة لتدرج بصورة كاملة في برامجها جميع الولايات والأنشطة الواردة في خطة العمل الشاملة للمنظومة لإدراجها في مرفق الخطة.

٣ - وكان معروضا على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣، مذكرة أعدها الأمين العام (A/48/178-E/1993/70)، معنونة "استكمال لخطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات". وقد ركزت تلك الوثيقة على تحديد الجانب الاستراتيجي من خطة العمل الشاملة للمنظومة. وأحاط المجلس علماً، في مقرره ٢٥١/١٩٩٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣، بالوثيقة المتضمنة لخطة العمل المستكملة الشاملة للمنظومة.

٤ - كذلك نظرت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين في المذكرة التي أعدها الأمين العام (A/48/178-E/1993/70) بشأن استكمال خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة. وعقدت الجمعية العامة، عملاً بما قرره في قرارها ٩٩/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، خمس جلسات عامة، على مستوى عال، في ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، لإجراء دراسة عاجلة لحالة التعاون الدولي لمكافحة انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع. وفي تلك الدورة، اتخذت الجمعية العامة قراراتين يعالجان مكافحة إساءة استعمال المخدرات وهما: القرار ١٢/٤٨ المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، والمعنون "تدابير لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع، وما يتصل بذلك من أنشطة" والقرار ١١٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، والمعنون "العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وانتاجها والاتجار بها بشكل غير مشروع".

٥ - وأكدت الجمعية العامة، في القرار ١٢/٤٨، على الحاجة الى الاتساق في الجهود الرامية الى تنفيذ خطة العمل الشاملة للمنظومة وغيرها من صكوك مراقبة المخدرات؛ وطلبت كذلك الى المجلس الاقتصادي

والاجتماعي أن يقوم، في الجزء التنسيقي من دورته لعام ١٩٩٤، بدراسة حالة التعاون الدولي في إطار منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع، لكي يتسنى التوصية بالسبل والوسائل اللازمة لتحسين هذا التعاون، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

٦ - وفي الجزء 'رابعاً' من القرار ١١٢/٤٨ المعنون "تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات: الإجراءات التي اتخذتها الوكالات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة"، عمدت الجمعية العامة، في جملة أمور، إلى ما يلي:

(أ) أكدت من جديد دور المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في التنسيق والقيادة على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) طلبت بإكمال خطة العمل المستكملة على نطاق المنظومة في وقت يتسنى معه للجنة المخدرات استعراضها في دورتها السابعة والثلاثين وتقديم توصيات بشأنها، ولكي ينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية لعام ١٩٩٤ والجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين؛

(ج) كررت ضرورة تضمين خطة العمل المستكملة الشاملة للمنظومة خطط تنفيذ خاصة بكل وكالة وإشارة إلى الدور الهام الذي تؤديه المؤسسات المالية الدولية وإلى قدرة تلك المؤسسات على تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقويض صناعة المخدرات؛

(د) طلبت جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع بأن تكمل خطط التنفيذ الخاصة بكل منها وأن تدرج بصورة كاملة في برامجها الولايات والأنشطة الواردة في خطة العمل الشاملة للمنظومة؛

(هـ) طلبت إلى لجنة المخدرات إيلاء اهتمام خاص لاستعراض خطط تنفيذ "خطة العمل الشاملة للمنظومة" الخاصة بكل وكالة؛

(و) طلبت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يولي الاهتمام الواجب لدور المؤسسات المالية الدولية في دعم الجهود الدولية لمكافحة المخدرات، وخصوصاً في ميدان التنمية البديلة؛

(ز) طلبت إلى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يقدم، بالتعاون مع الوكالات ذات الصلة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة تقريراً عن أثر إساءة استعمال المخدرات والجرائم ذات الصلة على الأطفال؛

(ح) أوصت برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بأن يتعاون مع فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية فيما يضطلع به من أنشطة للتصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات، بما في ذلك غسل الأموال؛

(ط) طلبت أن يجري استعراض وتحديث خطة العمل على نطاق المنظومة كل سنتين.

٧ - وفي اجتماع اللجنة الفرعية لمراقبة المخدرات، المعقود في باريس في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، اتفق على جملة أمور منها تطبيق هيكل وشكل جديدين في تنفيذ خطة العمل الشاملة للمنظومة، ولاسيما فيما يتعلق بخطط التنفيذ الخاصة بكل وكالة، سواء فيما يتعلق بالإبلاغ عن الانجازات أو بالأنشطة والمبادرات المقبلة. وسوف تتكون الوثيقة الجديدة، التي سيتم إعدادها، من ثلاثة أجزاء متميزة وهي: (أ) التوجيه الاستراتيجي لخطة العمل الشاملة للمنظومة؛ (ب) التقارير المتعلقة بأنشطة السنة السابقة؛ و(ج) وخطط التنفيذ التطلعية الخاصة بكل وكالة.

٨ - ولدى صياغة التقارير الخاصة بكل وكالة والمتعلقة بتنفيذ خطة العمل الشاملة للمنظومة وخطط التنفيذ الخاصة بكل وكالة، استخدمت المعايير الخمسة التالية: المنع وتخفيض الطلب؛ علاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع؛ تخفيض المعروض من المخدرات؛ قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛ الأنشطة المتعددة القطاعات. وفي إطار هذه المعايير الخمسة، أُخذ بالتمييز بين "السياسة الاستراتيجية" و "الإجراءات"، حيث تم تقسيم الإجراءات على النحو التالي: جمع البيانات ونشرها؛ البحث؛ صياغة المبادئ التوجيهية؛ التدريب؛ بناء المؤسسات وتعزيزها؛ التقييم.

٩ - واستند اختيار المعايير المذكورة أعلاه إلى عناصر برنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة، باستثناء معيار الأنشطة المتعددة القطاعات، وهو معيار أدرج لكي يتاح للوكالات والمنظمات المتخصصة تجميع برامج ومشاريع لم يتسن بسهولة إدراجها ضمن المعايير الأربعة الأخرى.

١٠ - وقد وردت اسهامات في خطة العمل الشاملة للمنظومة من كيانات الأمم المتحدة التالية: فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية، معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، منظمة الصحة العالمية، المنظمة البحرية الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وأفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه ليس لديه ما يبلغ عنه. وأجاب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الأمم المتحدة بعدم قدرتهما على تقديم أي تقرير في هذا الوقت غير أنهما ينويان القيام بذلك في فرصة قادمة. ولم ترد أي ردود من إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

١١ - وقد ثبت أن ما أُتيح لكيانات الأمم المتحدة من وقت لتقديم ردود بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وشباط/فبراير ١٩٩٤ لم يكن كافياً. وكان عدد الوكالات المتخصصة والمنظمات وغيرها من الكيانات المهمة التي قدمت ردودها في الوقت المناسب قليلاً جداً. أما خطط التنفيذ الخاصة بكل وكالة المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات فقد أدرجت في المرفقات من الأول إلى الثامن أدناه.

١٢ - ونظراً لأن تحديد الجزء الاستراتيجي من خطة العمل الشاملة للمنظومة (A/48/178-E/1993/70) لم يتم إلا خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٣، فإن هذه الوثيقة لا تتضمن تقارير بشأن ما تحقق من إنجازات في عام ١٩٩٣.

١٣ - وتنعكس الأنشطة السنوية لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في تقرير المدير التنفيذي الذي يقدم إلى لجنة المخدرات في كل دورة من دوراتها. ومن ثم فإن إجراءات التنفيذ المتخذة في عام ١٩٩٣ ترد في وثيقة للجنة^(٣). وفيما يتعلق بمعايير خطط التنفيذ الخاصة بكل وكالة لدى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الذي طلبته الجمعية العامة، فإن وثائق الميزانية المقدمة إلى اللجنة تتضمن إسقاطات تفصيلية للأنشطة المقبلة^(٤).

١٤ - وعلى الرغم من مواجهة بعض الصعوبات في إعداد خطة العمل الشاملة للمنظومة، فإنه ينبغي أن تظل العملية تعتبر مجددة. وتتضمن الوثيقة معلومات مفيدة عما تقوم به منظومة الأمم المتحدة وما تقترح عمله في المستقبل القريب في ميدان مراقبة المخدرات لدعم مبادرات الدول الأعضاء، استجابة لاحتياجات محددة وامتنالاً للولايات ذات الصلة بالموضوع.

أولاً - استراتيجية خطة العمل الشاملة للمنظومة

١٥ - يقدم هذا الفرع العناصر الرئيسية للاستراتيجية في شكل موجز.

١٦ - وقد انعكست المجالات التالية في استراتيجية خطة العمل الشاملة للمنظومة (A/48/178-E/1993/70) بالنظر إلى أثرها الفعلي والمحتمل على تطور ظاهرة إساءة استعمال المخدرات أو ارتباطاتها بها:

(أ) المخاطر البيئية الناجمة عن زراعة النباتات غير المشروعة وصنع المخدرات (الفقرة ٣٠)؛

(ب) استخدام شبكات الاتجار بالمخدرات لتكنولوجيا الاتصالات الحديثة (الفقرة ٣٥)؛

(ج) إجراءات الاستيلاء على عوائد جرائم المخدرات ومصادرتها (الفقرة ٣٧)؛

(د) الفئات الشديدة التعرض للمخاطر، مثل الشعوب الأصلية؛ كبار السن؛ العاطلين عن العمل والعاطلين عن العمل جزئياً؛ اللاجئين وملتمسي اللجوء والمشردين؛ أطفال الشوارع؛ المهاجرين من الريف إلى الحضر؛ فقراء الحضر (الفقرة ٥٠)؛

(هـ) تحديد العوامل الكيميائية والبيولوجية المأمونة لأغراض الاستئصال (الفقرة ٥٩)؛

(و) الاتفاقات الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية كتدبير لتقديم الدعم بصورة غير مباشرة لحملات استبدال المحاصيل (الفقرة ٦٣)؛

(ز) الأشكال البديلة للأحكام الصادرة على الأشخاص الذين يسيئون استعمال المخدرات (الفقرة ٧٠).

١٧ - وفي الوقت ذاته، تركز الاستراتيجية على التدابير والأنشطة العملية التالية التي ينبغي أن تنظر فيها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بغية القيام، على نحو فعال، بمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها بصورة غير مشروعة:

(أ) إنشاء قاعدة بيانات يمكن الاستفادة منها بسهولة في البرامج المضطلع بها والمزمع الاضطلاع بها داخل منظومة الأمم المتحدة والاحتفاظ بهذه القاعدة والاستفادة من النظم المشابهة التي تحتفظ بها المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية (وذلك بادئ ذي بدء في ميدان إنفاذ القوانين؛ وتخفيض الطلب؛ وتقييم طبيعة ومدى إساءة استعمال المخدرات وتبع البيانات المتعلقة بالاتجار غير المشروع) (الفقرة ١٨)؛

(ب) تدابير مكافحة غسل الأموال (الفقرة ٣٥)؛

(ج) أساليب محسنة لتسليم المجرمين والتعاون القضائي (الفقرة ٣٧)؛

(د) التعاون بين الوكالات في صياغة البرامج وتمويلها وتنفيذها (الفقرة ٤٣)؛

(هـ) خطط رئيسية كأداة للتماسك (الفقرتان ٤٥ و ٦٤)؛

(و) ترسيخ جهود تخفيض الطلب في البيئات الداعمة (الأسرة والمؤسسات التعليمية وأماكن العمل) (الفقرة ٤٨)؛

(ز) تحليل فعالية الأساليب الحالية للعلاج وإعادة التأهيل (من ذلك مثلا برامج توزيع إبر الحقن مجانا) (الفقرة ٥٤)؛

(ح) زيادة التعاون مع المنظمات غير الحكومية في مجال خفض الطلب (الفقرة ٥٧)؛

(ط) إجراء تحسينات في النظام الدولي لمراقبة السلائف والمواد الكيميائية الأساسية ورصدها (الفقرتان ٥٩ و ٦٠)؛

(ي) تقديم الدعم للتنمية البديلة من قبل المؤسسات المالية في مناطق إنتاج المخدرات غير المشروعة التي حددها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ؛ وتوسيع إمكانية وصول المنتجات المشروعة من تلك المناطق الى الأسواق (الفقرة ٦١)؛

(ك) اتباع نهج دون إقليمي فيما يتعلق بتدابير مراقبة المخدرات (الفقرة ٦٥)؛

(ل) زيادة تبادل الاستخبارات المتعلقة بالمخدرات غير المشروعة، كتدبير لدعم إنفاذ القوانين (الفقرة ٦٦)؛

(م) تدابير محسنة لاعتراض النقل غير المشروع للمخدرات (بخاصة على الطرق البرية/البحرية باستخدام الحاويات) (الفقرتان ٦٧ و ٦٨).

ثانيا - تنسيق أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

ألف - الدور التنسيقي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

١٨ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٠٤/٤٦ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن ينسق جميع أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى مكافحة المخدرات وأن يوفر القيادة الفعالة لهذه الأنشطة. وتوفر منظومة الأمم المتحدة عددا من آليات التنسيق المهيكلة التي تضطلع حاليا على نحو متزايد بدورها الصحيح في ميدان مكافحة المخدرات.

١٩ - وقد مرت لجنة التنسيق الإدارية ذاتها، على مدى السنوات القليلة الماضية، بعملية إعادة تشكيل من أجل تعزيز فاعليتها في صياغة السياسات وفقا لما تتطلبه الحالة الدولية الجديدة. وشمل هذا اتباع آلية تنسيق مبسطة وطرق مبسطة للعمل. وهكذا، فإن لجنة التنسيق الإدارية توفر بشكل متزايد زخما

وتوجيهها فعالا للقضايا العالمية ذات الأولوية المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن منظور برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، تتيح لجنة التنسيق الإدارية فرصة مفيدة للعمل على تحسين فهم قضية مراقبة المخدرات وعلى إيلاء أولوية أكبر للسياسات التي تتبعها الأجزاء الأخرى في المنظومة. وسوف يجري النظر في مراقبة المخدرات في إطار بند مستقل في جدول الأعمال في دورة لجنة التنسيق الإدارية التي تعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

٢٠ - وتتيح اللجنة الفرعية المعنية بمراقبة المخدرات التابعة للجنة التنسيق الإدارية، بانتظام فرصة دورية لإجراء تحليل وتشاور مشتركين جماعيين وأكثر تفصيلا بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتبعا لذلك فإنها تؤدي دورا هاما في مجال التنسيق عن طريق القيام على نحو دوري بدراسة السبل التي يمكن عن طريقها تعزيز التعاون الرسمي وغير الرسمي بين الوكالات. وتضم حاليا مجموعة الوكالات المشتركة المؤسسات المالية الدولية؛ ويشكل تحقيق مزيد من الارتباط بهذه المؤسسات أولوية عالية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في سياق المبادرات المستدامة لمراقبة المخدرات، ولا سيما في ميدان التنمية البديلة.

٢١ - وإلى جانب اشتراك برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في آليات لجنة التنسيق الإدارية، فإنه يتعاون أيضا مع الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات الذي يجمع كيانات الأمم المتحدة التي تمول الأنشطة الانمائية (اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية). ويتمثل أحد أهداف الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات في تحقيق التزام والانسجام بين دورات البرمجة في هذه الكيانات من كيانات الأمم المتحدة. وقد منح برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مركز المراقب في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات في شباط/فبراير ١٩٩٤، واشترك أيضا في أوائل عام ١٩٩٤ في الاجتماع الأول المشترك بين الوكالات المعني بجمع أموال من القطاع الخاص.

٢٢ - وتؤدي آليات التنسيق هذه التي لها صفة رسمية نسبيا دورا هاما في تعزيز تنسيق السياسات داخل منظومة الأمم المتحدة وتوفر فرصة فريدة لدمج موضوع مراقبة المخدرات في السياسة العامة الأشمل وفي العملية الإنمائية. ولكن يجب إكمال دورها عن طريق مبادرات التنسيق التي تبذل على مستويات مختلفة وبأشكال عديدة مختلفة. ولن يمكن للتنسيق الحقيقي أن يتحقق إلا إذا تقاسم الأفراد المعرفة بشأن طبيعة المشكلة التي يواجهونها ومداها وأن يقوموا عن قصد، استنادا إلى تلك المعرفة، باتباع التنسيق في أعمالهم اليومية في إطار السياسة العامة المقررة. ولن يمكن إلا في ذلك الحين تحقيق أهداف التنسيق، وهي الاستخدام الأكثر فعالية للموارد واتباع نهج أشمل إزاء الموضوع قيد البحث. ولبلوغ هذه الغاية، اتبع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بنشاط التنسيق على المستوى الثنائي مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وعلى المستوى القطاعي وعلى مستوى الأنشطة المحددة، وفي نهاية المطاف في الميدان في مراحل تقييم الاحتياجات وتصميم المشاريع وتنفيذها.

باء - التنسيق بين المنظمات

٢٣ - بدأ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، من أجل تدعيم الصلات مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة التي لها ولايات في ميدان مراقبة المخدرات، في إعداد اتفاقات مشتركة بين الوكالات تحدد مبادئ، وأطر التعاون والتنسيق. وقد تم بالفعل اتفاق من هذا القبيل مع الفاو، ويجري إعداد مشاريع اتفاقات مع منظمة العمل الدولية واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيدو، فضلا عن منظمة الوحدة الإفريقية، وهي منظمة حكومية دولية خارج منظومة الأمم المتحدة. وتم توقيع اتفاق عمل منقح مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ يوفر إطارا لتقاسم المسؤوليات على الصعيد الميداني. ويجري حاليا إعداد اتفاقات التعاون المهيكلة الأولى مع لجنة إقليمية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسوف يوسع نطاق هذه الاتفاقات في نهاية المطاف ليشمل المنظمات الأخرى.

٢٤ - وجرى الاعتراف أيضا بأهمية زيادة التعاون غير الرسمي. فقد بدأ عقد اجتماعات غير رسمية منتظمة للاختصاصيين التقنيين على مستوى العمل مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية. وتيسر هذه الاتصالات تنسيق التخطيط في مجال المبادرات المشتركة وتحديد الفرص بشأن هذه المبادرات.

٢٥ - وإلى جانب هذا التنسيق الذي يعد المقر قاعدة له، بدأ عدد من المكاتب الميدانية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في إجراء مشاورات أكثر انتظاما بين الوكالات. وهناك مسعى يستحق الذكر في هذا الصدد هو إنشاء فريق غير رسمي مشترك بين الوكالات معني بمسائل مراقبة المخدرات في إسلام آباد، يجمع معا جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة العاملة في باكستان. وبالمثل، أدى التنسيق والتشاور المنتظمين بين الوكالات تحت إشراف المنسق المقيم للأمم المتحدة إلى إدراج مشاريع سريعة التأثير متصلة بمراقبة المخدرات في خطة عمل الأمم المتحدة للإصلاح الفوري في أفغانستان وفي فييت نام، يتصدى فريق الأمم المتحدة المتعدد التخصصات المعني بتنمية الأقليات الإثنية لقضية الزراعة غير المشروعة للخشخاش، مما سيساعد في وضع مشاريع متكاملة لتنمية المناطق.

٢٦ - وعملا بقرار لجنة المخدرات ١٠ (د - ٣٦) المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣ والجزء 'خامسا' من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/١٩٩٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣، اتخذ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وفرع منع الجريمة والعدالة الجنائية خطوات ملموسة لتعزيز التنسيق بين أنشطتهما. ويجري إعداد ورقة مشتركة عن المخدرات والجريمة من أجل مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي يعقد في عام ١٩٩٥. وقد نظمت بعثات مشتركة مع فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية وأنشئ فريق تنسيق غير رسمي يضم موظفين مقرهم فيينا من موظفي هذين الكيانين من كيانات الأمم المتحدة يهدف إلى تحديد مجالات ملموسة للتعاون وتطويرها.

جيم - التنسيق على المستوى القطاعي

٢٧ - إن الطابع المتعدد الأوجه لمراقبة المخدرات يحتم اشتراك منظمات متخصصة من مجموعة واسعة من القطاعات. ويمكن أن تقدم كل منظمة مساهمة قيمة في إطار تخصصها. ومن بين المبادرات المشتركة التي يجري القيام بها تنظيم سلسلة من محافل الخبراء المعنية بخفض الطلب، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وعلى الرغم من أن محافل الخبراء تنظم لصالح الدول الأعضاء، فقد اختار برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يتجاوز الممارسة التقليدية التي تتمثل في دعوة المنظمات الأخرى لحضور هذه المحافل بغية إشراك المنظمات مباشرة في الجوانب الفنية لمحافل الخبراء. ورغم اختلاف الصيغة اختلافًا طفيفًا من منطقة إلى أخرى، فإن منظمة العمل الدولية واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية، وفي بعض الحالات منظمات أخرى، تدعى إلى تحمل المسؤولية عن مواضيع محددة في جدول أعمال كل محفل من محافل الخبراء. وقد قوبل هذا النهج باستجابة حماسية في أول محفل من هذه المحافل للخبراء عقد في نيروبي في الفترة من ١ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ وكذلك لدى التخطيط للمحفل الثاني الذي عقد في سان باولو بالبرازيل في الفترة من ١٠ إلى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤، واشتركت فيه لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية.

٢٨ - ويتبع شكل آخر من أشكال هذا النهج في منطقة أوروبا الشرقية دون الإقليمية. ففي أثناء التخطيط الأولي لعقد محفل دون إقليمي للخبراء بشأن تخفيض الطلب، اعترف بوجود مشكلة تتعلق بالتنسيق فيما يتصل بالمساعدة الدولية المقدمة لأوروبا الشرقية في ميدان خفض الطلب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ قام برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، تعزيزًا لمسؤولياته القيادية والتنسيقية، بعقد اجتماع في فيينا لبرنامج الأمم المتحدة وغيرها من برامج المعونة لتحديد آلية التنسيق المحتملة بين المنظمات المعنية. ونتيجة لذلك، يجري إنشاء نظام غير رسمي لتبادل المعلومات لكي يمكن الاتفاق على الاحتياجات ذات الأولوية وتحديد احتمالات التوصل إلى نهج منسقة بهدف تعزيز الاستفادة على نحو أفضل من الموارد المحدودة المتاحة.

٢٩ - إن المنظمات العاملة في الميادين ذات الصلة لا تعي دائمًا بالكامل ما لقضية مراقبة المخدرات من صلة وثيقة بميادين عملها. وقد أصدر برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ورقة مناقشة عن المخدرات والتنمية بحث فيها عدد كبير من الصلات القائمة بين قضايا المخدرات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتهدف الورقة، التي انبثقت عن المناقشات التي جرت بين المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تشجيع تنسيق الأعمال المضطلع بها في مجال مراقبة المخدرات مع الأعمال التي تقوم بها المنظمات الموجهة نحو التنمية. وينبغي أن يؤدي تحسن الفهم في النهاية إلى إدراج عناصر مراقبة المخدرات، حسب الاقتضاء، في تخطيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأنشطتها.

٣٠ - ويرد بشكل جلي هدف مماثل في ورقة تقنية أعدها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات عن منهجية بديلة لتنمية المناطق التي تزرع فيها المخدرات على نحو غير مشروع. وقد أعدت الورقة التقنية بصدد حلقتي عمل عقدتا عن الموضوع، إحداها نظمته حكومة ألمانيا وعقدت في برلين في نيسان/أبريل ١٩٩٣، والأخرى نظمها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وعقدت في ليما في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وتبرز الورقة التقنية الحاجة إلى تعزيز التنمية المستدامة في هذه المناطق وتجاوز بكثير الولاية المحدودة لمراقبة المخدرات المخولة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وتتطلب اشتراك الوكالات الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية. وتشكل هاتان الورقتان نقطة بداية مفاهيمية للتنسيق الطويل الأجل للجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة الأخرى لصالح مراقبة المخدرات.

٣١ - وأعدت ورقتان تقنيتان أخريان بتعاون مباشر مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وانبثقت عن أعمال اللجنة الفرعية المعنية بمراقبة المخدرات التابعة للجنة التنسيق الإدارية ورقة موقف عن النساء وإساءة استعمال المخدرات. وقدمت الورقة، التي أعدت بالاشتراك بين شعبة النهوض بالمرأة في الأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمة الصحة العالمية، إلى الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام، الذي سيعقد في بيجينغ في عام ١٩٩٥.

٣٢ - ويسير العمل قدما أيضا بشأن ورقة طموحة تعدها وكالات متعددة عن النتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها وإساءة استعمالها، تقدم إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في عام ١٩٩٥. ويجري إعداد الورقة تحت قيادة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وتضم مدخلات من نحو عشرة كيانات من كيانات الأمم المتحدة، من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وقد وضع المخطط التمهيدي للورقة بمساعدة من جميع الوكالات في اللجنة الفرعية المعنية بمراقبة المخدرات التابعة للجنة التنسيق الإدارية. وسيكون نصها النهائي أول ورقة موقف على نطاق المنظومة تعد على الإطلاق في ميدان مراقبة المخدرات.

دال - التنسيق على مستوى المشاريع

٣٣ - بدأت الجهود الرامية إلى تحسين التنسيق على مستوى المشاريع تؤدي أكلها أيضا. واعترف برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بأن احتياجات التنسيق لا يمكن تلبيتها بالاعتماد فقط على الممارسة المتمثلة في اللجوء إلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى بوصفها وكالات منفذة للمشاريع الممولة من البرنامج. وعلى الرغم من أن الترتيبات التي تتبعها الوكالة المنفذة ضرورية لضمان تحقيق أفضل مدخل تقني متاح للمشاريع وأفضل دعم إداري متاح لها، فإنها لا تؤدي في حد ذاتها إلى تحسين التنسيق. ومن الأفيدي بكثير في هذا الصدد اتباع مبادرات تجمع الشركاء في مرحلة التخطيط وفي مشاريع مشتركة. وهناك قائمة متزايدة من المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تضع هذه المبادئ الأساسية موضع التنفيذ، وهي المبادئ التي كثيرا ما أغفلت في الماضي. وبينما يرد وصف للمشاريع فرادي في وثائق الميزانية المعدة من أجل لجنة المخدرات، يرد أدناه بعض الحالات الممثلة حسب المنطقة.

٣٤ - ففي إفريقيا، يتعاون برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مع منظمة الصحة العالمية في إجراء دراسة رائدة عن تقييم لإساءة استعمال المخدرات السريعة في الكاميرون، ستكرر في بلدان أخرى من بلدان وسط إفريقيا. وفي موريشيوس، اضطلع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ببعثة مشتركة للتقييم وتحديد الاحتياجات في عام ١٩٩٣. وفي زمبابوي، تؤمن منظمة العمل الدولية الصلة بين مشروعها في مجال التدريب المهني ومشروع تنفذه من أجل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في مجال إعادة الإدماج الاجتماعي.

٣٥ - وفي آسيا، يشترك برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مع منظمة العمل الدولية في تمويل دورة تدريبية بشأن تخفيض الطلب تعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ وسيأتي المشتركون من الصين ومن إقليم هونغ كونغ وماكاو. وفي الصين وفييت نام، يتعاون برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مع منظمة الصحة العالمية تعاونا وثيقا في الأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية وإساءة استعمال المخدرات؛ ومن المقرر إيفاد بعثات تقنية مشتركة. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، يقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قروضا زراعية، بينما يقدم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مساعدة تقنية في مجال التنمية البديلة في مقاطعة كيسيانغ خوانغ. وفي ميانمار، توفر اليونيسيف شبكات للمياه الصالحة للشرب وتقوم بحملات للتحصين في المناطق التي تنفذ فيها مشاريع التنمية البديلة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وفي باكستان، ينظر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تقديم قرض رئيسي لتدعيم مشاريع التنمية الزراعية في مقاطعة دير، مكملا بذلك مشروعا للتنمية البديلة تابعا لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وفي فييت نام، اتفق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات واليونيسيف على إدراج مشاغل المخدرات في كتيب اليونيسيف المعنون "حقائق الحياة".

٣٦ - وفي أوروبا والشرقين الأدنى والأوسط، عقد برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمة الصحة العالمية سلسلة من ثلاث حلقات عمل لتخفيض الطلب في الاتحاد الروسي وبولندا وكازاخستان. وفي لبنان، انضمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفاو واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية إلى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في مشاوره تقنية عقدت كجزء من عملية وضع المشاريع؛ ويتولى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمشاركة من الفاو، تشغيل مشروع قائم على أساس تقاسم التكاليف في مجال التنمية البديلة في وادي البقاع.

٣٧ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تعزز منظمة الصحة العالمية المرافق الصحية الأساسية في المجتمعات المنخرطة في أنشطة التنمية البديلة في بلدان المنطقة الأندية دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، يقوم مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات بإنتاج دراسات عن الأسواق للمنتجات الزراعية الصناعية المحتملة القابلة للتنمية ذات الأهمية بالنسبة لمشاريع التنمية البديلة في تلك المنطقة دون الإقليمية. وفي بوليفيا، تقدم الفاو مساعدة في إدخال نظم للإدارة سليمة بيئيا للمتنزهات الوطنية في تشاباره التي كانت مستخدمة من قبل لزراعة الكوكا غير المشروعة؛ وتوفر اليونيدو مستشارا للحكومة في مجال تحويل المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم إلى تعاونيات أو إلى القطاع الخاص، بحيث تستهدف المؤسسات الزراعية الصناعية المستحدثة في تشاباره فيما يتصل بالتنمية البديلة. وفي بوليفيا وشيلي، تقدم منظمة العمل الدولية إرشادا تقنيا من أجل إدخال برامج شاملة لمنع إساءة استعمال المخدرات بين العمال وأسرهم. وفي بوليفيا والجمهورية الدومينيكية، تقدم اليونسكو مساعدة في دمج تدابير لمنع إساءة استعمال المخدرات في المقررات المدرسية الوطنية. وفي البرازيل، وضعت الحكومة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمة الصحة العالمية، برنامجا رئيسيا لمنع إساءة استعمال المخدرات يستهدف مسيئي استعمال المخدرات عن طريق الحقن في الوريد.

٣٨ - وفي بولندا وسري لانكا ومصر والمكسيك وناميبيا، يشترك برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمة الصحة العالمية بقيادة منظمة العمل الدولية في تنفيذ مشروع لوضع وتجربة برامج لمنع إساءة استعمال المخدرات بين العمال وأسرهم.

هاء - تنسيق الأنشطة الخاصة

٣٩ - يمكن لإطار التنسيق الذي توفره الخطط الوطنية الرئيسية تيسير تنسيق التعاون التقني الذي تقدمه الأمم المتحدة دعما لتنفيذ تلك الخطط الرئيسية. وإلى جانب ذلك، وفر برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أطرا للبرامج القطرية تستخدم كأدوات للتخطيط الداخلي تحدد مختلف الأهداف التي يتعين اتباعها لأنها تتصل بأولويات التعاون التقني.

٤٠ - وحيث إن الاحتياجات تحدد بطريقة أوضح عن طريق هذه الأدوات، فإن المنظمات المشتركة يمكنها أن تحدد بطريقة أيسر مجالات الاهتمام المشترك وأن تنطلق من مرحلة التخطيط إلى الأمام، باتباع إجراءات مشتركة أو تكميلية، بدلا من أن تحاول تنسيق أنشطة تم إقرارها بالفعل صممت على نحو منعزل. والمثال الجيد على ذلك اعتراف كل من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والفاو بالحاجة إلى الاستفادة من الابتكارات التقنية الواعدة في مجال الاستعانة بأساليب الاستشعار من بُعد لرصد الزراعة غير المشروعة. وتتمثل النتيجة في: (أ) تعاون مؤسسي كامل بين الموظفين التقنيين المعنيين و (ب) أنشطة مشتركة على الصعيد الميداني.

٤١ - وثمة مثال آخر هو الاعتراف بالحاجة إلى البحث عن شركاء عند إجراء الأنشطة البحثية الرامية إلى تقييم الآثار الاقتصادية المترتبة على الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها وإساءة استعمالها. وتوشك دراسة رائدة عن هذه القضية على الاكتمال في باكستان، وقد أجريت بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والجماعة الاقتصادية الأوروبية. وسوف يخدم التقرير المعد عن هذه الدراسة بوصفه وثيقة معلومات أساسية تقدم إلى اجتماع الفريق الاستشاري التابع للبنك الدولي الذي يعقد في عام ١٩٩٥ بشأن باكستان، حيث سترد قضية المخدرات في جدول الأعمال. ومن المتوقع إجراء دراسات مماثلة في بلدان أخرى بالتعاون أيضا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

٤٢ - ويشمل مثال ثالث الأنشطة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والرامية إلى تعزيز عمليات مراقبة العقاقير المشروعة التي تنفذ بتشاور وثيق مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. وقد أصبحت منظمة الصحة العالمية شريكا كاملا في تلك الأنشطة. واشترك برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مع منظمة الصحة العالمية في رعاية مشاورة تقنية بشأن أنظمة التوزيع الموازية وفي تمويل هذه المشاورة التي عقدت في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣ وتشترك المنظمتان في رعاية دورة تدريبية رائدة لمفتشي الصيدليات تستند إلى مواد للمقررات الدراسية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ستعقد في تونس العاصمة في نيسان/أبريل ١٩٩٤. وقد انبثقت هذه الأنشطة عن الاتصال المنتظم غير الرسمي بين المتخصصين في هذين الكيانين من كيانات الأمم المتحدة.

واو - خاتمة

٤٣ - إن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، في اضطلاع بمسؤولياته بموجب الولاية الموكلة إليه لقيادة وتنسيق أنشطة مراقبة المخدرات التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، يتبع استراتيجية متعددة المستويات تتصدى للسياسات والعمليات على السواء. ومن لب هذه الاستراتيجية تشجيع المشاركة من جانب جميع المنظمات ذات الصلة في المنظومة. ويمكن أن تكفل عمليات المشاركة هذه الاستخدام المنسق للموارد، على أفضل نحو، لو استندت إلى تقاسم المسؤولية. ويبذل كل جهد لتحديد التطبيقات الجديدة لمبدأ المشاركة ولتجربة هذه التطبيقات. وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة تقتصر على وصف

التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وتورد بعض الأمثلة الملموسة، فإن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يطبق مبادئ مماثلة عند تعامله مع المنظمات خارج منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء الشنائيين.

٤٤ - إن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يعتزم أن ينطلق من هذه المجموعة من مبادئ التنسيق الأساسية نحو تحفيز وإشراك أجزاء أخرى من المنظومة في مجال مراقبة المخدرات. ويتمثل الهدف الهام في تجاوز تنسيق الأنشطة لضمان قيام الأجزاء الأخرى في المنظومة بدمج مظاهر من مراقبة المخدرات في برامجها الخاصة. وستحتاج هذه العملية إلى تدعيم ليس فقط داخل أمانات كيانات الأمم المتحدة الأخرى ولكن أيضا من جانب الدول الأعضاء في مختلف مجالس الإدارة. إن إدراج قضية مراقبة المخدرات في الجزء المتعلق بالتنسيق في المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتيح فرصة للدول الأعضاء لكي تبرر رغبتها في وجود نهج منسق بالفعل إزاء مراقبة المخدرات يتبع في منظومة الأمم المتحدة وتضطلع فيه كل منظمة ووكالة متخصصة بمسؤولياتها تحت قيادة وتوجيه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

الحواشي

(١) انظر قرارات الجمعية العامة ٤٤/٤١ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ د إ - ٢/١٧ المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ و ١٧٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ٩٩/٤٧ و ١٠٠/٤٧ المؤرخين ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٢/٤٨ المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ و ١١٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

(٢) انظر قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٧/١٩٩٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ و ٣٨/١٩٩١ المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩١.

(٣) E/CN.7/1994/2.

(٤) للاطلاع على آخر الورقات المقدمة، انظر وثائق اللجنة E/CN.7/1993/14 و Add.1 و

Add.1/Corr.1.

المرفق الأول

فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية

مجال النشاط: قمع الاتجار غير المشروع

١ - السياسة/الاستراتيجية

١ - بالإضافة إلى الأنشطة الجارية لفرع منع الجريمة والعدالة الجنائية، من المقرر عقد عدد من الاجتماعات الكبرى في عام ١٩٩٤. وتشمل هذه الاجتماعات الدورة الثالثة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية والاجتماعات التحضيرية الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في عام ١٩٩٥. وستغطي هذه الاجتماعات مجموعة كبيرة من مواضيع العدالة الجنائية. وهناك مؤتمران دوليان لهما صلة خاصة بهذا الموضوع سيعقدان في إيطاليا، ويرد وصف لهما أدناه.

٢ - الإجراء المعتمد اتخاذه

(أ) المؤتمر الوزاري العالمي بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية

٢ - سينظم الفرع في الربع الثالث من عام ١٩٩٤ مؤتمرا بشأن هذا الموضوع، طلب عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٩/١٩٩٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ وتستضيفه حكومة إيطاليا، وتكون له الأهداف التالية:

(أ) بحث المشاكل والمخاطر التي تطرحها الجريمة المنظمة عبر الوطنية في مختلف مناطق العالم؛

(ب) النظر في التشريعات الوطنية وتقييم مدى كفايتها لمعالجة الأشكال المختلفة للجريمة المنظمة عبر الوطنية وتحديد المبادئ التوجيهية الملائمة لاتخاذ تدابير تشريعية وغيرها من التدابير على الصعيد الوطني؛

(ج) تحديد أنجع أشكال التعاون لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على مستوى كل من التحقيق والإدعاء والقضاء؛

(د) النظر في الأساليب والمبادئ التوجيهية الملائمة لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

(هـ) النظر في جدوى صوغ صكوك دولية، بما في ذلك اتفاقيات، لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

(ب) المؤتمر الدولي المعني بغسل عائدات الجريمة ومراقبتها:

نهج عالمي

٣ - رحب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٣٠/١٩٩٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣، بمبادرة حكومة ايطاليا والمجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني بشأن تنظيم المؤتمر الدولي المعني بغسل الأموال. وسيعقد المؤتمر تحت رعاية الفرع وبالتعاون مع المؤسسات المالية، وسيضم مختلف البلدان التي تتصدى لمشكلة مراقبة عائدات الجريمة. ومن المقرر بصفة مؤقتة عقد المؤتمر في الفترة من ١٧ إلى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

المرفق الثاني

معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة

مجالات النشاط: ألف - المنع وخفض الطلب

باء - العلاج والتأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع

ألف - المنع وخفض الطلب

١ - السياسة/الاستراتيجية

١ - سيركز معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة جهوده على دور المرأة في منع إساءة استعمال المخدرات وخفض الطلب عليها، من ناحية، وعلى نزلاء السجون باعتبارهم عناصر نشطة في مجال منع إساءة استعمال المخدرات من ناحية أخرى. وسيشمل هذا مشروعين يرد وصفهما أدناه.

٢ - الاجراء المعتزم اتخاذه

(أ) المشروع: "تعزيز دور المرأة في قيادة التوعية بإساءة استعمال المخدرات في بلدان البحر المتوسط"

٢ - اشترك في تنفيذ هذا المشروع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ولجنة الجماعات الأوروبية. واضطلع المعهد واليونسكو بتنفيذ مرحلة دراسة الجدوى في عام ١٩٩٣. وقد عقد اجتماع ثلاثي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ لوضع وثيقة المشروع في صيغتها النهائية.

٣ - ويتمثل الهدف من المشروع في تعزيز دور المرأة بوصفها عنصر وقاية/توعية في مجال منع إساءة استعمال المؤثرات العقلية وخفض الطلب عليها في منطقة البحر المتوسط. وتمثل هذه المنطقة المختارة جسرا بين الشمال والجنوب. فالاختلافات القائمة فيما بين البلدان المختلفة التي تنتمي إلى هذه المنطقة في مجالات الثقافة والدين والتنمية والزيادة في إنتاج وتهريب المخدرات وتطور أدوار الجنسين، هي جميعا عوامل يبدو أنها تخلق توترا داخل منطقة التدخل المعنية.

٤ - وفي هذا الإطار، تواجه المرأة بتغير سريع للهوية وينبغي أن تتاح لها الفرصة للتدخل في تعزيز مجتمعتها. ويهدف المشروع، الذي يستخدم نهج توعية النظراء، إلى إشراك المرأة بصورة متزايدة في بناء

مجتمعات المستقبل في المنطقة المنتقاة. وسيتيح لهن على وجه الخصوص فرصة العمل كعنصر وقائي لوقف إساءة استعمال المؤثرات العقلية، التي تشكل تهديدا رئيسيا للتنمية الاجتماعية. وبالنسبة لكل بلد سيتم تحديد فريق محدد من النساء "المعرضات للخطر". وكذلك فريق النظيرات، خلال التقييم القطري.

٥ - وسيكون المستفيد المباشر هو فريق النظيرات الذي جرى اختياره والذي سيتلقى التدريب اللازم حتى يصبح فريق الموجهات للنظيرات. وسيكون المستفيد الثاني من المشروع هو فريق النساء "المعرضات للخطر" الذي سيتلقى التوعية من النظيرات.

١٠ جمع البيانات ونشرها

٦ - من المقرر الاضطلاع بالأنشطة التالية بغية تحسين المعرفة المتعلقة بالمرأة وإساءة استعمال المؤثرات العقلية في منطقة البحر المتوسط: إعداد التقارير الوطنية؛ تحديد معايير اختيار البلدان؛ اختيار واضعي التقارير الوطنية؛ جمع البيانات وإعداد التقارير.

٢٠ التدريب

٧ - بغية تحسين قدرة المرأة على منع إساءة استعمال المؤثرات العقلية، يتطلع المشروع إلى وضع دليل تدريبي للتوعية الوقائية التي تضطلع بها المرأة؛ وتكييف الدليل لكي يتلاءم مع البلدان المختلفة المنتقاة؛ واختيار وتدريب المدربات ليصبحن موجهات للنظيرات؛ اختيار وتدريب موجهات النظيرات؛ تنفيذ توجيه النظيرات.

٣٠ بناء المؤسسات وتعزيزها

٨ - يشمل المشروع تنظيم اجتماع للخبراء ومؤتمر إقليمي لتوعية صانعي القرارات بالحاجة إلى إدماج قيادة المرأة في الاستراتيجيات الوطنية للتوعية الوقائية المتعلقة بإساءة استعمال المؤثرات العقلية.

٤٠ التقييم

٩ - يجري برمجة استعراض وتقييم التقارير والأنشطة المضطلع بها كجزء من المشروع.

(ب) المشروع: "المشروع الرائد لوضع برامج لوسائل الإعلام

المتعددة مستهدفة للتدريب المهني للسجناء بوصفهم

عاملين على منع إساءة استعمال المخدرات"

١٠ - سيتم تنفيذ هذا المشروع، الذي لا يزال قيد المفاوضات من أجل تمويله، بالتعاون مع المجلس الايطالي للبحوث الوطنية وإدارة السجون بوزارة العدل.

١١ - ومن المعروف جيدا أن السجون تعتبر بيئات تنطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة لمسيئي استعمال المخدرات/المدمنين. فضلا عن ذلك، فإن خطر انتشار إساءة استعمال المخدرات فيما بين السجناء غير المستعملين لها يتزايد باطراد. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى وقاية ثانوية محددة داخل السجون. وسيطلع المشروع أيضا إلى العمل على تأهيل السجناء، بغية تزويدهم بمؤهل مهني يتيح لهم الاضطلاع بعمل معين وقيم اجتماعيا فور إطلاق سراحهم.

١٠ - جمع البيانات ونشرها

١٢ - بغية تعزيز الوقاية الثانوية الفعالة من إساءة استعمال المخدرات فيما بين نزلاء السجون، يدعو المشروع إلى العمل، في إطار مركز التوثيق التابع لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، على إنشاء قسم مخصص لجمع مواد وسائط الإعلام الدولية المتعددة (المطبوعات، برامج الحاسوب، الأقراص المضغوطة للبيانات المزودة بذاكرة قراءة فقط، إلخ) بشأن منع إساءة استعمال المخدرات في بيئة السجون.

٢٠ - صياغة المبادئ التوجيهية

١٣ - سيتم تكييف مواد منتقاة مع الاحتياجات الاجتماعية والثقافية وخصائص العينة المختارة من نزلاء السجون.

٣٠ - بناء المؤسسات وتعزيزها

١٤ - يُعتبر تأهيل السجناء من خلال تدريبهم على الاضطلاع بأنشطة منع إساءة استعمال المخدرات فيما بين نظرائهم السجناء هدفا للمشروع. وسيستلزم هذا انتقاء سجون من أجل تنفيذ المشروع الرائد، واختيار ٥٠ من العاملين المتخصصين في السجون (علماء النفس، الأطباء، الاختصاصيين الاجتماعيين، إلخ)، من بين المؤسسات المختارة، و ٥٠٠ سجين من أجل برنامج التأهيل.

باء - العلاج والتأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع

١ - السياسة/الاستراتيجية

١٥ - سيقدم معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة الدعم للعلاج والتأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع من خلال تعزيز قدرات موظفي مؤسسات العدالة الجنائية والرعاية الصحية في الاضطلاع بحملات التوعية بخطر فيروس نقص المناعة البشرية. وسيجري تحقيق هذا من خلال مفهوم تدريب المدربين.

٢ - الإجراء المعتمد اتخاذه

المشروع: "التدريب الأوروبي للمدربين وكتيب مرجعي بلغات متعددة بشأن
التوعية بخطر فيروس نقص المناعة البشرية بين مسيئي استعمال
المخدرات عن
طريق الحقن في الوريد في السجون"

١٦ - نمت بصورة هائلة في العقود الأخيرة نسبة مسيئي استعمال المخدرات في السجون في جميع
أنحاء أوروبا. وواجه الموظفون، سواء كانوا من موظفي السجون أو من خارج هذه المؤسسات، الذين يقدمون
المساعدة والرعاية الطبية إلى مسيئي استعمال المخدرات في السجون ظهور العدوى بفيروس نقص المناعة
البشرية والإصابة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ونموها فيما بين النزلاء. فضلا عن ذلك، فإن
نوع ونوعية مرافق الرعاية الصحية في المؤسسات العقابية في مختلف البلدان الأوروبية غير متساويين.

١٧ - وهناك أيضا انتشار الخلط بين المصطلحات عند تنظيم الأنشطة الوقائية المتعلقة بتقليل خطر
فيروس نقص المناعة البشرية فيما يتعلق بالمشاكل المتصلة بالمخدرات. ويخلق الاستخدام غير الكافي
للمصطلحات بصفة عامة، ولا سيما داخل إدارة النظام القضائي، مشاكل في التقييم واستراتيجيات التدخل.

١٨ - ويعتبر تدريب المدربين نموذجا فعالا ثبتت صحته ويتيح فرصة لحشد جهود موظفي العدالة
الجنائية والرعاية الصحية لإفادة المجرم المدمن للمخدرات والمعرض لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة
البشرية في الإطار المحدد لالتزام السجون وفي المجتمع المحلي بصفة عامة.

١٩ صياغة المبادئ التوجيهية

١٩ - يهدف المشروع إلى وضع استراتيجيات للدول الأعضاء التي لم تمتلك بعد، من ناحية، منظومة
معارف تتعلق بالمشكلة، والدول التي تتوافر لديها هذه المعلومات، علاوة على خبرة سابقة في تطبيق
الاستراتيجيات ومنهجية التقييم، من ناحية أخرى.

٢٠ التدريب

٢٠ - سيتم تنظيم سلسلة مكونة من ثلاثة دورات تدريبية من أجل المدربين من جميع البلدان المشتركة،
وسيتم إعداد كتيب بلغات متعددة يعكس الحالة الراهنة للمعرفة العلمية، والتجارب المشتركة، والحالات
الوطنية السابقة والراهنة، والاستراتيجيات التي وضعت خلال تنفيذ المشروع (على وجه التخصيص في أثناء
الدورات). وستكون المنظمات الوطنية مسؤولة عن تنفيذ الكتيب، وتطوير وإدراج وتنسيق جوانبها
ومنهجياتها واستراتيجياتها المحددة ثقافيا والمتعلقة بأهداف المشروع. وبهذا المنظور، سيشمل الكتيب
كتابات علمية دولية مستكملة، والدعم التعليمي الذي جرى تطويره خلال الدورات، والأهم من ذلك الشبكة
النظرية والأدوات العملية لتطبيق الاستراتيجيات الفعالة في الدول الأعضاء.

المرفق الثالث

منظمة العمل الدولية

مجالات النشاط: ألف - منع المخدرات وخفض الطلب عليها
باء - العلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع

ألف - منع المخدرات وخفض الطلب عليها

١ - السياسة/الاستراتيجية

١ - وضعت منظمة العمل الدولية، وهي تضطلع بالولايات الممنوحة لها، برنامجا متكاملا ومشتركا بين الإدارات يهدف إلى الاستفادة من جميع خبراتها وتجاربها المتاحة لصالح تعزيز برامج منع المخدرات وبرامج المساعدة في أماكن العمل. وتتألف الاستراتيجية المتبعة من المجالات التالية المتعلقة بالنشاط المترابط: جمع بيانات خط الأساس استعراض ما كتب في هذا الصدد وجمع المواد المتاحة؛ تحليل قاعدة المعرفة هذه بهدف صياغة مبادئ توجيهية في مجال السياسة والبرمجة ونشرها على نطاق واسع؛ إيجاد الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج؛ وضع خطط عمل لدورات تدريبية للموظفين تؤدي إلى تنفيذ برامج البيان العملي؛ تقييم البرامج ونشر الاستنتاجات.

٢ - والسكان الذين يستهدفهم نشاط منظمة العمل الدولية هم العمال، والمكان الرئيسي للنشاط هو مكان العمل. ويجري التأكيد على إدماج مسائل المخدرات والمشروبات الكحولية في البرامج الجارية في مكان العمل. وهكذا، فإن مما له أهمية كبيرة ربط الأنشطة التي تقام في المجتمع المحلي والنقابات وضمن انسجامها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للظروف والسمات الخاصة وحجم مختلف الصناعات والأعمال التجارية والاحتياجات الخاصة لمختلف المهن.

٢ - الإجراء المعتزم اتخاذه

٣ - يتم تنفيذ استراتيجية منظمة العمل الدولية عن طريق مجموعة من المشاريع الجارية والمخطط لها التي تنفذ بالتعاون مع الجهات الثلاثية التي تتعامل مع منظمة العمل الدولية - وهي الحكومات وأرباب العمل والعمال. وعلى الأرجح أن يبدأ العمل في عام ١٩٩٤ في عدد من المشاريع التي يتم النظر فيها في الوقت الراهن من أجل تمويلها، وتشمل:

(أ) مشروعا لتحديد برامج نموذجية لمنع المخدرات في أماكن العمل وتقديم المساعدة بهذا الشأن، من أجل استخدام هذه البرامج كطرائق لتدريب العاملين وكطرائق لتقليدها؛

(ب) عقد دورات تدريبية منتظمة للموظفين بشأن إدارة مشاكل المخدرات والمشروبات الكحولية في مكان العمل؛

(ج) مشروعاً خاصاً لتعبئة ودعم المؤسسات في عدة بلدان من أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية لمنع المشاكل المتعلقة بالمخدرات والمشروبات الكحولية في مكان العمل.

(أ) جمع البيانات ونشرها

٤ - إن الدراسات الاستقصائية النموذجية لتقييم انتشار وحالات إساءة استعمال المخدرات في مكان العمل مدرجة بصورة روتينية الآن في مشاريع منظمة العمل الدولية واستنتاجاتها المقدمة إلى النظام الدولي لتقييم إساءة استعمال المخدرات التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وسوف يتم في المستقبل القريب نشر أعمال الاجتماع الثلاثي للخبراء التابع لمنظمة العمل الدولية المنعقد في عام ١٩٩٣، وهي تضم المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بفحص العاملين في مكان العمل لمعرفة هل يتعاطون المخدرات والمشروبات الكحولية أم لا.

٥ - وتم في الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية استكمال دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية/لجنة الجماعات الأوروبية بشأن المواقف والسياسات والتشريعات فيما يتعلق بالمخدرات في مكان العمل. وسوف يتم نشر استنتاجات هذه الدراسة في المستقبل القريب عن طريق المنشورات والندوات.

(ب) البحث

٦ - سوف تتعاون منظمة العمل الدولية مع المركز الكندي لإساءة استعمال المخدرات في دراسة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لإساءة استعمال المخدرات ووضع منهجية مقبولة دولياً لمثل هذه الدراسات.

(ج) صياغة المبادئ التوجيهية

٧ - سوف يتم إعداد مشروع "مدونة ممارسة" بشأن إدارة مشاكل المخدرات والمشروبات الكحولية في مكان العمل في عام ١٩٩٤ يُقدم إلى اجتماع ثلاثي للخبراء تابع لمنظمة العمل الدولية في أوائل عام ١٩٩٥ لاستعراضه وتنقيحه واحتمال اعتماده. وبالإضافة إلى ذلك، ستوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمخدرات والمشروبات الكحولية لضمان السلامة المهنية وصحة العاملين، فضلاً عن ورقة لتعزيز وتنفيذ برامج منع المخدرات والمشروبات الكحولية وبرامج المساعدة في هذا المجال للمؤسسات الصغيرة.

(د) التدريب

٨ - التدريب عنصر أساسي من أنشطة منظمة العمل الدولية في هذا الميدان كما أنه مكون يظهر بانتظام في المشاريع. وفي عام ١٩٩٤، ستعقد شتى الحلقات الدراسية التوجيهية والدورات التدريبية وحلقات العمل لممثلي الحكومات وأرباب العمل ومنظمات العمال، فضلا عن ممثلين لفرادى المؤسسات والمنظمات غير الحكومية في باكستان وبولندا وجامايكا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وسري لانكا وشيلي والفلبين ومصر والمكسيك وملاوي وناميبيا والهند.

(هـ) بناء المؤسسات وتعزيزها

٩ - إن صلب مشروع منظمة العمل الدولية هو إدماج التدابير الوقائية في البرامج الجارية في مكان العمل والأنشطة ذات الصلة في المجتمعات المحلية. غير أن الجهود المنهجية تبذل لبناء قدرة مؤسسية عند الحكومات والمؤسسات المتلقية لمواصلة الأنشطة والخدمات. ويتم ذلك بشتى الطرق من خلال تعزيز الوحدات القائمة، وتحديد قاعدة لتطوير المشاريع، وإنشاء مراكز للموارد ومن حين لآخر وكالة متخصصة على الصعيد الوطني.

١٠ - وفي هذا الصدد، يتم الاضطلاع بمشروع مشترك بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لوضع برامج منع المخدرات والمشروبات الكحولية في الصناعات البحرية، وذلك بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية والاتحاد الدولي للشحن والاتحاد الدولي لعمال النقل (فضلا عن عدد من شركات الخطوط البحرية) وحكومة الفلبين. وبالإضافة إلى ذلك يتم في بولندا وسري لانكا ومصر والمكسيك وناميبيا تنفيذ مشروع مشترك بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لوضع برامج نموذجية بشأن منع المخدرات والمشروبات الكحولية بين العمال وأسرهم.

(و) التقييم

١١ - يتم تقييم المشاريع وفقا لشروط وإجراءات منظمة العمل الدولية والوكالات المانحة. وتم وضع برنامج تقييم خاص للمشروع المشترك بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية لتحديد عملية تكييف العناصر الأساسية في البرامج النموذجية الأساسية.

باء - العلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج
في المجتمع

١ - السياسة/الاستراتيجية

١٢ - تتابع منظمة العمل الدولية، وهي تضطلع بالولايات الممنوحة لها في هذا الميدان، الاستراتيجية العامة التي تتعلق بأنشطة منع المخدرات في مكان العمل المعروضة في الجزء ألف أعلاه. غير أن السكان المستهدفين في هذا البرنامج هم من المدمنين المقلعين العاطلين عن العمل، وأغلبيتهم من الشباب.

١٣ - وتهدف البرامج إلى استحداث وزيادة وتحسين السياسات والاستراتيجيات والبرامج والخدمات الأساسية لإعادة تأهيل المدمنين المقلعين وإعادة إدماجهم اجتماعيا. ويجري التأكيد على الوقاية من الانتكاس مرة أخرى، وكذلك على مزيد من الأنشطة الموجهة نحو المجتمعات المحلية، ومشاركة المنظمات غير الحكومية، وتكييف شتى النهج، ومخططات التحضير للعمل، والأنشطة المدرة للدخل، والمساعدة الذاتية، والاستعانة بالمتطوعين، وغير ذلك.

٢ - الإجراء المعتمد اتخاذه

١٤ - يتم الاضطلاع بمجموعة من المشاريع التي تضم البحث والتدريب وتطوير البرامج الفعلية لإضفاء الطابع التشغيلي على استراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن إعادة التأهيل عن طريق استخدام "العودة إلى العمل" كوسيلة رئيسية لعملية إعادة الإدماج الاجتماعي للمدمنين المقلعين.

(أ) البحث

١٥ - ستضطلع منظمة العمل الدولية بأبحاث في مجال برامج إعادة تأهيل المدمنين.

(ب) التدريب

١٦ - سيؤدي مشروع مشترك بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية وجامعة سينز في ماليزيا إلى برنامج تدريبي إقليمي بشأن إعادة تأهيل المدمنين بالنسبة لبلدان مختارة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

(ج) بناء المؤسسات وتعزيزها

١٧ - إن مشروعا مشتركا بين منظمة العمل الدولية والنرويج لإنشاء مراكز موارد لإعادة التأهيل والقيام بمبادرات في أماكن العمل واتخاذ إجراءات مجتمعية بشأن المخدرات والمشروبات الكحولية مشروع جار في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وملاويا وناميبيا.

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، سيتم الاضطلاع في باكستان والهند بمشاريع مشتركة بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بشأن وضع برامج مجتمعية لإعادة تأهيل المدمنين ومنع المخدرات في أماكن العمل، فضلا عن مشروع جار في تايلند بشأن تعزيز برامج إعادة تأهيل المدمنين المقلعين.

١٩ - وسيستمر المشروع المشترك بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بشأن مبادرات إعادة التأهيل في أماكن العمل والإجراءات المجتمعية المتخذة في مجال المخدرات والمشروبات الكحولية في زمبابوي (المرحلة الثالثة).

المرفق الرابع

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

مجال النشاط: منع المخدرات وتخفيض الطلب عليها

١ - السياسة/الاستراتيجية

١ - ستواصل الادارة المقبلة لأنشطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في مجال مراقبة المخدرات، وهي تضطلع بالولايات الممنوحة لها، في سياق برنامج التوعية لمنع إساءة استعمال المخدرات، اتجاهها الحالي، ولكنها ستسلط الضوء على بعض جوانب استراتيجيتها كما هي مشروحة أدناه، وستركز تركيزاً أكبر على المجموعات الاجتماعية المعرضة للخطر، وتكشف إجراءاتها ذات الصلة.

(أ) الاستجابة للمشكلة المجتمعية العالمية الرئيسية

٢ - مع التأكيد على نهج مشترك بين التخصصات يرمي إلى تحسين نوعية الحياة عن طريق التوعية الوقائية، يتوقع أن يكون هناك تعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لربط عنصري السكان والتوعية البيئية بالمناهج الدراسية والأنشطة خارج المدارس، مما سيساهم في التطوير الاجتماعي بطرق تحترم البيئة والتقاليد والقيم الثقافية وقيود الحياة الحديثة. وستسعى اليونسكو أيضاً إلى زيادة توسيع عنصر التوعية في الخطط الرئيسية الوطنية لخفض الطلب على المخدرات.

٣ - ويسلط برنامج الأمانة الضوء على نهج شامل يضيق الهوة بين عالم التعليم وعالم العمل. وهذا يفترض وجود علاقة وثيقة بين التوعية الوقائية الرسمية وغير الرسمية، ومساعدة البلدان من ناحية لإدخال التوعية الوقائية في مختلف التخصصات في المناهج المدرسية، ومن ناحية أخرى لتعزيز الفن والابتكار لايجاد نمط ثقافي ومعيشي خال من الاعتماد على المخدرات، بما في ذلك أنشطة ملموسة لفترات الترفيه والمناسبات الفنية الشعبية.

٤ - وبصفة عامة، ينبغي المحافظة على التفاعل بين التعليم المدرسي والتعليم خارج المدارس، وفي نفس الوقت تكثيف الأنشطة الوقائية. إن أثر التوعية الوقائية يكون أكبر عندما تكون مدمجة في الإطار العام للتعليم الأكاديمي والاجتماعي والثقافي.

(ب) السكان المستهدفون ذوو الأولوية

٥ - أصبح الانتشار السريع لشم المحاليل بين الشباب مشكلة خطيرة في كل أنحاء العالم تدعو إلى اتخاذ إجراء وقائي عاجل عن طريق توعية الشباب. وقد تم الاضطلاع بالفعل بأنشطة لإعداد القائمين بالتوجيه

في الطرقات بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية من أجل إضفاء الطابع المنهجي على تبادل المعلومات عن الإجراءات الناجحة. وسوف يتم إصدار مبادئ توجيهية لهؤلاء الموجهين.

٦ - وبسبب عدم وجود دراسات مستفيضة عن المرأة وإساءة استعمال المخدرات، فالافتراض الذي تقدمه اليونسكو هو أن للنساء اللاتي يسئن استعمال المخدرات سمات ثقافية محددة يمكن أن تمكنهن من الاستفادة من التوعية الوقائية المحددة، وأنه ينبغي تعزيز دور المرأة كعامل مؤثر في التنمية الاجتماعية، ولا سيما كعامل ند في التوعية الوقائية بشأن إساءة استعمال المخدرات.

٧ - وأخيرا، فيما يتعلق بالمجموعات الأخرى المعرضة للخطر ينبغي أن يذكر المسنون والأقليات الإثنية واللاجئون والمجموعات ذات المشاكل المحددة الناشئة عن حالتهم الخاصة في المجتمع، وهي مجموعات تجاهلت في كثير من الأحيان من حيث منع إساءة استعمال المخدرات.

٢ - الاجراء المعتمزم اتخاذه

٨ - سيكشف برنامج التوعية الوقائية لليونسكو جهوده في مجال التقييم المنهجي للاحتياجات والثغرات في التوعية الوقائية على الصعيد الوطني؛ وإنشاء شبكات للمعلومات لتبادل البيانات والمعلومات بشأن الاستراتيجيات والإنجازات في مجال التوعية الوقائية بشأن إساءة استعمال المخدرات؛ وإيجاد روابط مع وسائل الإعلام لضمان المحافظة على نهج تعليمي جدي فيما يتعلق بالدعاية (مثلا تجنب التباهي بالمخدرات في الأغاني والأفلام والمصنعات التجارية الأخرى)؛ وتدريب العاملين في مجال التوعية للقيام بأنشطة في المدارس وخارجها تستهدف الأطفال.

(أ) جمع البيانات ونشرها

٩ - في إطار مشروع مشترك بين اليونسكو ولجنة الجماعات الأوروبية، ستتضمن المنشورات باللغات الإسبانية والانكليزية والفرنسية إصدار "دليل دولي" للمؤسسات والمهنيين المهتمين بالتوعية الوقائية في مجال إساءة استعمال المخدرات؛ واستكمال "ببليوغرافيا دولية مشروحة" تتضمن وثائق مختارة بشأن التوعية الوقائية؛ وإصدار نشرة فصلية عنوانها "رسالة اخبارية دولية" بشأن التوعية الوقائية ضد إساءة استعمال المخدرات.

١٠ - وبعد طلب عينات من المواد السمعية والبصرية تعكس النهج التي تتبعها مختلف البلدان في مجال منع إساءة استعمال المخدرات، جمع المركز السمعي والبصري لليونسكو مجموعة مؤلفة من ٥٣ من أفلام الفيديو من ٢٦ بلدا، وأكثر من ١٥٠ ملصقة من ٢٨ بلدا، فضلا عن عدة مجموعات من المواد التدريبية، وكتالوجات من المنتجات، والبطاقات المصمغة، والشارات وغير ذلك. إن حوالي ٤٥٠ من المؤسسات

المساهمة في أكثر من ٨٠ بلداً المذكورة في فهرس محوسب يتم توزيعه على الخبراء وزوار المركز إذا طلبوه.

(ب) البحث

١١ - تقدم اليونسكو دعماً منهجياً لأنشطة البحث لضمان أقصى قدر من الفعالية للتوعية الوقائية، مثل توجيه رسائل ملائمة إلى السكان المستهدفين. وفي إفريقيا، سيوضع تقرير "لدراسات الاستقصائية القاعدية" بشأن العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المرتبطة بإساءة استعمال المخدرات في غانا، ودراسة اجتماعية وبائية لاستهلاك المخدرات بين الشباب الذين يتراوح عمرهم بين ١٤ و ٢٤ سنة في السنغال.

(ج) التدريب

١٢ - يعتزم الاضطلاع بمشاريع في إفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد تم الشروع في الآونة الأخيرة في مشروع في غانا بتمويل من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في عام ١٩٩٠، وسوف يستمر حتى الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، وسيقوم المشروع باستكمال "دليل المدرس"، كما سيقدم دورات دراسية لتجديد معلومات المدرسين في مجال التوعية الوقائية، وسيدعم حملات محو الأمية للمزارعين.

١٣ - وتم في أوائل عام ١٩٩٣ تقييم مشروع في ميانمار يرجع عهده إلى عام ١٩٨٦ واستؤنف في عام ١٩٩١. وقد مدد هذا المشروع الذي يرمي، إلى تعزيز التوعية الوقائية عن طريق الأنشطة في المدارس وخارج المدارس، بما في ذلك تطوير المواد السمعية والبصرية.

١٤ - وسيستخدم مشروع مشترك مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة لغرض تعزيز المرأة كعامل في التنمية الاجتماعية في مجال التوعية الوقائية بشأن إساءة استعمال المخدرات في منطقة البحر الأبيض المتوسط النهج القائم على توعية المناظرين. وسوف يتم إصدار كتيبات وطنية للتدريب في بلدان مختارة.

١٥ - وقد استمر تدريب القائمين بالتوجيه في الطرقات في بلدان الأنديز في عام ١٩٩٤، وسيؤدي مشروع ممول من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إلى نشر "كتاب مصادر للمدرسين" لمنطقة البحر الكاريبي يستخدمه المدرسون والمربون كإطار واستراتيجية للتوعية الوقائية بشأن إساءة استعمال المخدرات.

المرفق الخامس

منظمة الصحة العالمية

مجالات النشاط: ألف - المنع وخفض الطلب
باء - العلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج
في المجتمع

١ - تولى برنامج منظمة الصحة العالمية المعني بإساءة استعمال المؤثرات العقلية، برمجة أنشطة محددة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. وتبين ميزانيات كل من المواضيع المدرجة الموارد التي يرى البرنامج المشار اليه أنها ضرورية لوضع وتنفيذ الأنشطة المقررة في أثناء فترة السنتين تلك. ولا تعكس هذه الميزانيات المبالغ الإجمالية اللازمة لاستمرار المشاريع لما بعد عام ١٩٩٥. وبوصفه برنامجا خاصا لمنظمة الصحة العالمية، يتطلع البرنامج المعني بإساءة استعمال المؤثرات العقلية إلى الحصول على التبرعات اللازمة لأنشطته.

ألف - المنع وخفض الطلب

١ - السياسة/الاستراتيجية

٢ - يتمثل التركيز الرئيسي للعمل في مجال المنع في وضع وتقييم النهج المتعلقة بالحد من المشاكل الصحية والاجتماعية المرتبطة باستعمال المؤثرات العقلية وإساءة استعمالها. ويشمل ذلك أيضا جمع ونشر معلومات تتعلق بالاستعمال وإساءة الاستعمال والجهود المبذولة للمنع.

٢ - الإجراء المعتمد اتخاذه

٣ - تندرج الأنشطة في هذا السياق في أربعة مجالات رئيسية هي:

(أ) توفير معلومات عن الأوبئة الناجمة عن استعمال وإساءة استعمال المؤثرات العقلية وتغطي الأنشطة المتعلقة بوضع وتطبيق وسائل لمكافحة هذه الأوبئة، وتجميع واستكمال التقارير الإحصائية، وتنفيذ إجراءات التقييم في مواقع معينة؛

(ب) منع إساءة استعمال المؤثرات العقلية في أوساط سكانية محددة، وهو مجال يعالج استراتيجيات المنع والنهوض بصحة فئات سكانية محددة ديمغرافيا وجغرافيا ومهنيا أو وفقا لمتغيرات أخرى؛

(ج) منع حدوث مشاكل معينة، وهو مجال يشمل الأنشطة الرامية إلى معالجة مشكلة صحية محددة أو أكثر أو مشاكل اجتماعية ترتبط باستعمال المؤثرات العقلية وإساءة استعمالها؛

(د) وضع أساليب للمنع والنهوض بالصحة، ويشمل هذا المجال الأنشطة المتعلقة بوضع وتصميم وتقييم التقنيات المتعلقة بوقف إساءة استعمال المؤثرات العقلية، والنهوض بالصحة بغية وضع وتطوير نهج واعدة لامكانية تطبيقها على نطاق أوسع ولا سيما فيما يتصل باحتياجات البلدان النامية.

٤ - وبالإضافة إلى ذلك، سيدعم برنامج منظمة الصحة العالمية المعني بإساءة استعمال المؤثرات العقلية تنفيذ نظام المراقبة الدولية للمخدرات والمؤثرات العقلية تنفيذا فعالا بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة. ويتمثل النشاط الرئيسي في تقييم المؤثرات العقلية من أجل الوفاء بالالتزامات التعاهدية الموكلة إلى منظمة الصحة العالمية وتقديم توصيات إلى لجنة المخدرات بشأن إمكانية مراقبة تلك المواد دوليا. وترمي أنشطة الدعم التنظيمي إلى تعزيز قدرة الوكالات التنظيمية الوطنية عن طريق التدريب ووضع مبادئ توجيهية ومنهجيات تنظيمية، وعن طريق الدعم الإعلامي والمادي. ويشمل ذلك أيضا ترشيد استعمال الأدوية الخاضعة للرقابة بهدف تشجيع ترشيد ممارسات وصف الأدوية بتعزيز المعرفة بالعوامل المؤثرة في استعمال المخدرات.

باء - العلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع

١ - السياسة/الاستراتيجية

٥ - تتمثل الأهداف في إطار هذا البرنامج في تحديد واستحداث علاج فعال للتكاليف وإعادة التأهيل ونهج أخرى للحد من الضرر، فيما يتعلق باستعمال المؤثرات العقلية وإدماج هذه النهج في الرعاية الصحية الأولية.

٢ - الإجراءات المعتمدة اتخاذه

٦ - تركز أنشطة منظمة الصحة العالمية في هذا المجال على تطوير الخدمات ومنح السلطة للمجتمعات المحلية، والبحوث ذات المنحى العملي. وأحد أهداف المشاريع في هذا المجال هو تطوير الخدمات، مع التركيز بوجه خاص على الرعاية الصحية الأولية، والتدريب، وتعزيز نظم الصحة الوطنية، حيث إن الرعاية المتاحة للذين يسيئون استعمال المؤثرات العقلية غالبا ما تكون غير كافية أو لا وجود لها.

٧ - وتهدف المشاريع في هذا المجال أيضا إلى وضع الحلول الملائمة على الصعيد المحلي وتطويرها وترويجها بغية تعزيز صحة المجتمع المحلي تسليما بالحقيقة القائلة إن المجتمعات المحلية غالبا ما يكون

لديها إمكانية مكافحة الآثار الضارة التي تعاني منها بسبب إساءة استعمال المشروبات الكحولية والمخدرات وذلك عن طريق تحديد القوى والموارد المحلية التي يمكن أن تيسر برامج التدخل.

٨ - وأخيرا، فإنه من المفيد مشاركة الممارسين في ربط البحوث بالإجراءات الواجب اتخاذها، وينبغي إعطاء اهتمام دقيق لتدريب الممارسين المشتركين في البحث ودعمهم والإشراف عليهم، لتوفير الموضوعية والمعايير الملائمة للبحث العلمي.

المرفق السادس

المنظمة البحرية الدولية

مجالات النشاط: ألف - المنع وخفض الطلب
باء - قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات

ألف - المنع وخفض الطلب

١ - السياسة/الاستراتيجية

١ - يلزم دوريا استعراض وتعزيز المبادئ العامة المتعلقة بإساءة استعمال المخدرات والمشروبات الكحولية وأثرها على صحة المسافرين بطريق البحر.

٢ - الإجراء المعتزم اتخاذه

بناء المؤسسات وتعزيزها

٢ - من المتوقع أن يوصي اجتماع للجنة فرعية في عام ١٩٩٤ بأن تدمج جمعية المنظمة البحرية الدولية في عام ١٩٩٥ في قرار لها المبادئ والمبادئ التوجيهية التي عممت في عام ١٩٩٢ بشأن إساءة استعمال المخدرات.

٣ - وستواصل المنظمة البحرية الدولية التعاون في إطار الاجتماع الثلاثي للخبراء التابع لمنظمة العمل الدولية والمعني بإساءة استعمال المخدرات والمشروبات الكحولية، والمشاركة في الاجتماعات السنوية للجنة المشتركة بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية حيث سيتم بحث المسائل المتعلقة بصحة المسافرين بطريق البحر.

باء - قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات

١ - السياسة/الاستراتيجية

٤ - ينبغي تيسير التعاون بين الحكومات وجهات الشحن التجارية والنهوض به بجميع الوسائل الممكنة.

٢ - الإجراء المعتمد اتخاذه

(أ) التدريب

٥ - من المقرر أن تعقد أربع حلقات دراسية في عام ١٩٩٤ في إطار المشروع المشترك بين المنظمة البحرية الدولية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتيسير حركة النقل البحري الدولية.

(ب) بناء المؤسسات وتعزيزها

٦ - سيستمر العمل نحو اعتماد مشروع التعديلات التي ستدخل على مرفق اتفاقية تيسير حركة النقل البحري الدولية للتشجيع على إبرام مذكرة تفاهم بين الحكومات والناقلين التجاريين على نحو ما اقترحه مجلس التعاون الجمركي، ولتحسين التعاون بين سلطات الموانئ وأصحاب السفن.

المرفق السابع

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

- مجالات النشاط: ألف - العلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع
باء - خفض المعروض
جيم - الأنشطة المتعددة القطاعات

ألف - العلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع

١ - السياسة/الاستراتيجية

١ - ترمي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) إلى خفض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين المدمنين وذلك عن طريق إنتاج محاقن للاستعمال مرة واحدة ولوازم طبية أخرى في البلدان النامية.

٢ - الإجراء المعتمد اتخاذه

٢ - سيتم وضع مشاريع للتعاون التقني لتصنيع محاقن للاستعمال مرة واحدة واللوازم الطبية ذات الصلة أو زيادة إنتاجها.

باء - خفض المعروض

١ - السياسة/الاستراتيجية

٣ - سيتم في إطار الولاية المنوطة باليونيدو تقديم المساعدة إلى الدول لتعزيز وتنفيذ الأجزاء ذات الصلة من برنامج العمل العالمي. وسيشمل ذلك البرامج الرامية إلى خفض المعروض عن طريق التنمية البديلة من خلال مشاريع للاستعاضة عن المحاصيل تؤدي إلى قيام صناعات فعالة قائمة على الزراعة ومنتجات القيمة المضافة.

٢ - الإجراء المعتمد اتخاذه

(أ) البحث
٤ - إجراء دراسات تحليل التكاليف والفوائد فيما يتعلق بالاستخدام الصناعي لمحاصيل يمكن استخدامها كبدائل ستجري زراعتها في مزارع تجريبية في كل من جمهورية تنزانيا المتحدة والهند.

(ب) التدريب
٥ - سيتم عقد حلقات دراسية وتنفيذ برامج تدريبية في مناطق الزراعة غير المشروعة لحفز المرأة على مباشرة تنظيم المشاريع وتوفير الإمكانات اللازمة للقيام بعمليات صغيرة الحجم لتجهيز الأغذية والتوابل والنباتات العطرية والطبية.

(ج) بناء المؤسسات وتعزيزها
٦ - سيقدم الدعم لبرنامج للتنمية البديلة في بوليفيا عن طريق الاستخدام الصناعي للأغذية والنباتات الطبية والعطرية. وسوف تستمر أنشطة المشروع الممول من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في مجال التنمية الزراعية الصناعية في منطقة تشاباره.

٧ - سيبدأ العمل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، في نقل أو تحسين التكنولوجيا اللازمة لتحويل الأرصدة الزائدة من الأفيون في الهند إلى عقاقير مشروعة (مثل الكودايين أو الإثيل مورفين).

٨ - وسيتم تقديم اقتراح بمشروع إلى حكومة باكستان يرمي إلى مشاركة المستثمرين المحليين والأجانب الذين لديهم فرص الوصول إلى أسواق المنتجات الزراعية الصناعية ذات القيمة المضافة العالية ليتسنى إدخال محاصيل في البلدان النامية قائمة على الزراعة الكثيفة العمالة للاستعاضة عن المحاصيل غير المشروعة. وسيتمكن هذا المشروع المنتجين من الوصول الميسر إلى الأسواق التي يضمنها بضمن المستثمرين.

٩ - وسيتم وضع مشاريع للاستخدام الصناعي للنباتات الطبية والعطرية في المناطق المتاخمة لمناطق زراعة المحاصيل غير المشروعة للحد من انتشار الزراعة غير المشروعة ووقف هجرة السكان إلى مناطق زراعة المحاصيل غير المشروعة.

جيم - الأنشطة المتعددة القطاعات

١ - السياسة/الاستراتيجية

١٠ - من أجل دعم المختبرات الوطنية المسؤولة عن تحليل المخدرات المشروعة وغير المشروعة، يلزم تدريب الموظفين الفنيين على الكشف عن وجود المخدرات والمؤثرات العقلية ودرجة نقائها.

٢ - الاجراء المعتزم اتخاذه

(أ) التدريب

١١ - سيتم تنظيم دورة تدريبية لمجموعة من المشتركين من البلدان النامية لتوفير القدرة التحليلية اللازمة لمساعدة الهيئات التنظيمية الوطنية في تحديد درجة نقاء كل من المخدرات المشروعة وغير المشروعة.

(ب) بناء المؤسسات وتعزيزها

١٢ - سيتم تعزيز أجهزة اجراء التحاليل في مختبرات المراقبة الوطنية لاتاحة الكشف عن المنتجات غير المشروعة المقلدة التي تحتوي على المخدرات والمؤثرات العقلية. وسيجري، في هذا الصدد، تشجيع الانتاج المحلي للمواد الكيميائية الكاشفة اللازمة للقيام بهذا التحليل في البلدان النامية.

المرفق الثامن

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

مجالات الأنشطة: ألف - المنع وخفض الطلب

باء - الأنشطة المتعددة القطاعات

ألف - المنع وخفض الطلب

١ - السياسة/الاستراتيجية

١ - ستواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إدراج منع استعمال المؤثرات العقلية وإساءة استعمالها (بما فيها المخدرات والتبغ والمشروبات الكحولية) في الإطار العام لجهودها البرنامجية الحالية الرامية إلى تعزيز وصون صحة الأطفال والشباب ونمائهم. والأطفال، كما وصفتهم اتفاقية حقوق الطفل، يعانون من الآثار المباشرة وغير المباشرة على السواء الناجمة عن استعمال المؤثرات العقلية وإساءة استعمالها بما في ذلك، على سبيل المثال، الإيدز والعنف. وبالنظر إلى الطابع المتشابك لهذه المشكلة، تبنت اليونيسيف استجابة شاملة ومتكاملة.

٢ - وستواصل برامج اليونيسيف تعزيز العناصر التي تركز على المنع وخفض الطلب على المخدرات، عندما يكون لهما أولوية. وستشمل الفئات المستهدفة ذات الأولوية الأطفال والشباب، داخل المدرسة وخارجها، والأطفال والشباب الذين يعيشون ظروفًا عصبية ولا سيما أطفال الشوارع.

٣ - وحددت اليونيسيف عددًا من البلدان المشمولة بالبرمجة الاستراتيجية حيث ستبذل جهود استثنائية للتعجيل بالبرمجة التي تستجيب لاحتياجات واهتمامات الشباب. وسيتم تزويد تلك البلدان بدورها بعملية دعم النظراء والاستعراض عن طريق أفرقة الدعم التقني التي تضم موظفين من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وشركاء رئيسيين في المجالين التنظيمي والتقني.

٤ - وهناك أفرقة الدعم التقني يتصل عملها على وجه التحديد باستعمال المؤثرات العقلية وإساءة استعمالها، وتركز على النهوض بصحة الشباب ونمائهم، والأنشطة القائمة في المدارس، ووسائط الاتصال الجماهيري والتعبئة الشعبية في البلدان التالية المشمولة بالبرمجة الاستراتيجية: أوغندا، بنغلاديش، رواندا، شيلي، الفلبين، مالي، المغرب، موريتانيا (النهوض بصحة الشباب ونمائهم)؛ بروندي، تايلند، زمبابوي، سري لانكا، الكاميرون، منطقة البحر الكاريبي (الأنشطة القائمة في المدارس)؛ جنوب إفريقيا، السنغال، كوت

ديفوار، كينيا، مصر، هندوراس (وسائط الاتصال الجماهيري والتعبئة الشعبية)؛ ويضم الشركاء الرئيسيون في المجال التنظيمي والتقني اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير.

٢ - الاجراء المعتزم اتخاذه

(أ) جمع البيانات ونشرها

٥ - سيستمر جمع البيانات على الصعيد الوطني عن طريق عمليات تحليل الحالة التي يجري البدء فيها أو الجاري القيام بها في البلدان المشمولة بالبرمجة الاستراتيجية والتي تجمع قطاعات الصحة والتعليم والشباب، الحكومية وغير الحكومية على السواء، وصغار السن والشركاء الرئيسيين بهدف تحديد أهم الاحتياجات التي لم يتحقق تلبيتها ووضع أولويات للعمل. ويجري أيضا اجراء استعراض السياسات لتحديد الوسائل اللازمة لايجاد بيئة اجتماعية وسياسية أكثر دعما لصحة الأطفال والشباب ونمائهم.

(ب) بناء المؤسسات وتعزيزها

٦ - سيستمر تعزيز وتطوير البرامج (بما فيها البرامج ذات الصلة بالتدريب والبحوث التطبيقية)، التي تركز على صحة ونماء الشباب داخل المدرسة وخارجها، مع الاستعانة أيضا بوسائط الاعلام لطرح قضايا للحوار والمناقشة تتعلق بالقيم والمعايير الاجتماعية التي تكمن وراء كثير من المشاكل التي يواجهها الشباب، بما فيها استعمال المؤثرات العقلية وإساءة استعمالها. وسيولى تركيز خاص للمهارات القائمة على التعليم وتحسين الخدمات الصحية المدرسية وتقديم المشورة ومشاركة الشباب في وضع البرامج.

باء - الأنشطة متعددة القطاعات

١ - السياسة/الاستراتيجية

٧ - ستواصل اليونيسيف استراتيجيتها الراهنة المتعلقة بالتعبئة وإقامة صلات مع المنظمات الأخرى. وستعزز أيضا مشاركتها الحالية، ومنها على سبيل المثال تلك القائمة مع منظمة الصحة العالمية واليونسكو، وستحدد فرصا جديدة للتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى وأيضا مع المنظمات غير الحكومية التي تركز على صحة ونماء الشباب، بما في ذلك ما يتعلق باستعمال المؤثرات العقلية وإساءة استعمالها.

٢ - الاجراء المعتزم اتخاذه

(أ) جمع البيانات ونشرها

٨ - ستواصل اليونيسيف، على الصعيد العالمي، اغتنام الفرص المتاحة للدعوة لاثارة مسألة إساءة استعمال المؤثرات العقلية، وذلك عن طريق مكتب المدير التنفيذي ومن خلال تعزيز الأجزاء ذات الصلة

من المنشورات التي يجري حاليا اصدارها وتوزيعها عن طريق اليونيسيف، ومن بينها "حقائق الحياة" و "تقدم الأمم" و "حالة الأطفال في العالم".

(ب) البحث

٩ - ستبذل جهود اضافية لاستكشاف الأثر المحتمل لاستعمال المؤثرات العقلية وإساءة استعمالها على تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

المرفق التاسع

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

مجالات النشاط: ألف - المنع وخفض الطلب

باء - خفض المعروض

١ - تشمل مساهمة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في مكافحة اساءة استعمال المخدرات نهجا شاملا ازاء التنمية الريفية يشمل برامج للتوعية والتدريب واتصال لدعم التنمية موضوعة للبالغين والشباب؛ والتنمية الريفية المتكاملة والانتاج الزراعي المستدام، مما يوفر بديلا معقولا لانتاج المحاصيل غير المشروعة؛ والاستشعار من بعد بالسواتل لتحديد المحاصيل غير المشروعة ورصدها.

ألف - المنع وخفض الطلب

١ - السياسة/الاستراتيجية

٢ - إن ادراج التوعية باساءة استعمال المخدرات في البرامج المخصصة لشباب الريفيين أمر ضروري كتدبير وقائي. وفي البلدان النامية يتألف جمهور شباب الريفيين وصغار المزارعين إلى حد كبير من الشباب والشابات الذين هجروا الدراسة في سن مبكرة. وعندما يصبح هؤلاء الشباب أعضاء في مجموعات منظمة للشباب، فإنه يمكن الوصول إليهم من خلال برامج التعليم غير الرسمي المقصود بها أن تكون جزءا من الأنشطة الجارية. وينبغي أن تكون برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي (للحكومات أو المنظمات غير الحكومية) المقصود بها مساعدة الشباب في فهم آثار استعمال المخدرات وإساءة استعمالها جزءا من جميع ما يتصل بالموضوع من جهود التنمية الريفية.

٢ - الاجراء المعتزم اتخاذه

٣ - على افتراض أن الدعم المالي سيأتي، سيجري وضع الصيغة النهائية للاقتراحات المتعلقة بالاضطلاع ببرامج لخفض الطلب والتوعية الوقائية في مؤسسات التدريب الزراعي ومن خلال قنوات التعليم غير الرسمي لمن هم خارج المدرسة من الشباب، وتنفيذ هذه الاقتراحات.

(أ) جمع البيانات ونشرها

٤ - قدمت اقتراحات بأجراء دراسات استقصائية ودراسات عن أثر اساءة استعمال المخدرات على السكان الريفيين، وخصوصا المجموعات الضعيفة مثل المرأة والشباب، للنظر في تمويلها. وسيستمر مزج خبة الفاو في مجال تقييم الاحتياجات ووضع المشاريع وتنفيذها وتقييمها بخبرة سائر الوكالات والمنظمات في الجهود المبذولة لوضع وتنفيذ مشاريع وبرامج تستهدف خفض انتاج زراعة المخدرات غير المشروعة والاتجار بالمخدرات واساءة استعمال المخدرات في البلدان الأعضاء التي تطلب المساعدة.

(ب) البحث

٥ - هناك حاجة واضحة إلى تحديد مدى كون اساءة استعمال المخدرات مشكلة في المناطق الريفية من بلدان معينة. وسيكون تحليل البيانات التجريبية المجموعة في بلدان منتجة مختارة أساسا لبرامج التوعية وخفض الطلب وإعادة التأهيل. وتقترح الفاو جمع هذه البيانات وتحليلها حتى يتسنى وضع برامج محددة لمعالجة هذه المشكلة.

٦ - وعندما يتسم أداء أرباب الأسر بانخفاض مستوى الكفاءة بسبب اساءة استعمال المخدرات أو لمشاكل متعلقة بها، يكون لذلك تأثير في الأسرة كلها. وتقترح الفاو القيام في عدة بلدان مختارة بتحليل دقيق لهذه المشكلة، مع التركيز بوجه خاص على المرأة الريفية والأسر الريفية. وفي بلدان كثيرة تكون فيها المرأة هي رب الأسرة في الواقع، تكون المسائل المتصلة باستعمال المخدرات وإساءة استعمالها موثقة بشكل غير جيد.

الموضوع	الأهداف	الأنشطة المستهدفة	الميزانية
أثر اساءة استعمال المخدرات في أمن الأسرة (مع تركيز خاص على الأسر التي يكون ربها امرأة)	تقييم أثر اساءة استعمال المخدرات على الأسر الريفية في بلدان نامية مختارة. تحديد العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي قد تؤدي إلى اساءة استعمال المخدرات في الأسر الريفية. وضع مشاريع للمساعدة التقنية لكل بلد.	١٩٩٤: الانتهاء من التمويل في بلدان معينة وبدء العمل ١٩٩٥: اجراء دراسات وتقييمات في ستة بلدان مختارة	٢٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة (مقترحة)

(ج) التدريب

٧ - تتضمن جميع اقتراحات المشاريع عناصر التدريب. وهناك تركيز خاص على المعلمين وقادة مجموعات الشباب الريفيين.

الموضوع	الأهداف	الأنشطة المستهدفة	الميزانية
دعم استخدام موارد الغابات في منطقة كوتشابامبا المدارية في بوليفيا BOL/025/DCP	وضع أنظمة للانتاج الزراعي الحراجي كبديل لانتاج محاصيل المخدرات غير المشروعة. تدريب صغار المزارعين على وضع وإدارة خطط حراجية مجتمعية	١٩٩٤: تنفيذ المشروع ١٩٩٥-١٩٩٦: التدريب ووضع الخطط الحراجية	٧٠٣ ٩٣٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة
الربط بين المدارس الزراعية والمجتمعات المحلية لخفض الطلب على المخدرات في المناطق الريفية من أمريكا اللاتينية	إدخال ثقافة المخدرات في مؤسسات التعليم الزراعي الثانوية في مناطق نموذجية مختارة. وضع برامج بعيدة المدى للمجتمعات المحلية في مجال خفض الطلب على المخدرات في مؤسسات مختارة للتعليم الزراعي	١٩٩٤: الانتهاء من تمويل المشروع وبدء أنشطته ١٩٩٥: وضع كتيبات ارشادية واختبارها ميدانيا توفير تدريب للمدرسين في أثناء الخدمة وضع برنامج بعيد المدى للتوعية المحلية	٨٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة (مقترحة)
تطبيق استراتيجيات ومنهجيات اتصال لدعم التنمية لتعريض شباب الريفيين في مكافحتهم لاساءة استعمال المخدرات	الاستعانة بوسائل الاعلام الجماهيري لاثارة الوعي. الاستعانة المنتظمة بفناني الترفيه الشعبيين في وسائل الاعلام لابلإغ رسالة إلى الشباب تحثهم على التقليل من اساءة استعمال المخدرات. الاستعانة بوسائل الاتصال بين الأفراد لخلق حوار اجتماعي على صعيد الأسرة والمجتمع المحلي.	١٩٩٤: وضع التفاصيل الكاملة للاقتراح والسعي للحصول على دعم مالي ١٩٩٥: البدء في تنفيذ أنشطة المشروع ١٩٩٦: مواصلة أنشطة المشروع	١٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة (مقدرة)
برامج لشباب الريفيين لخفض الطلب على المخدرات	تنفيذ برنامج عمل للتقليل من اساءة شباب الريفيين لاستعمال المخدرات. وضع برنامج للتعليم غير الرسمي لمجموعات الشباب الذين هم خارج المدرسة. وضع اطار منهجي للعمل في أوساط شباب الريفيين الذين هم خارج المدرسة	١٩٩٤: الانتهاء من تمويل المشروع وبدء العمل فيه ١٩٩٥: وضع البرنامج والاطار المنهجي ١٩٩٦: تقييم الأنشطة والنظر في تطبيقها مستقبلا	١٢٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة (مقترحة)

(د) بناء المؤسسات وتعزيزها

٨ - وضعت الفاو مفهوما مشاريعيا لتعزيز مؤسسات التعميم الزراعي في معالجتها لموضوع خلق وعي بين طلبتها بأخطار اساءة استعمال المخدرات. ويستهدف الاقتراح أيضا بناء القدرة المؤسسية على توفير التعليم غير الرسمي في مجال اساءة استعمال المخدرات والمسائل المتصلة بالمخدرات وتعزيز الترتيبات المؤسسية، مثل العمل الارشادي بين مجموعات شباب الريفيين.

(هـ) اثارة الوعي

٩ - يتضمن الاقتراح المتعلق بالتعليم الزراعي عنصرا عن مسؤولية كل مؤسسة تدريبية عن العمل في المجتمع المحيط بها لخلق وعي بمشكلة المخدرات والمساعدة في السعي إلى خفض الطلب على المخدرات غير المشروعة.

١٠ - وقدمت وحدة الاتصال لدعم التنمية، التابعة للفاو، اقتراحات بوضع نهج لوسائط الاعلام الجماهيري والاتصال لدعم التنمية بهدف خلق وادامة وعي بين شباب الريف والأسر الريفية بأخطار اساءة استعمال المخدرات.

(و) التقييم

١١ - يتضمن كل مشروع أو نشاط عنصرا للتقييم.

باء - خفض المعروض

١ - السياسة/الاستراتيجية

١٢ - ستواصل الفاو الاحتفاظ بقدرة فنية جاهزة على اسداء المشورة للسلطات الوطنية في مجال الاستخدام الآمن بيئيا لمبيدات الأعشاب من أجل القضاء على زراعات المخدرات وفي مجال تطوير المناطق التي كانت تزرع بمحاصيل المخدرات غير المشروعة.

١٣ - وتكمن نقاط قوة الفاو في مجالي الانتاج الزراعي والنهج الشامل المتبع ازاء التنمية الريفية، بما في ذلك توعية وتدريب البالغين والشباب. وتفيد التجربة أن ابدال المحاصيل بمفرده ليس تدبيرا فعالا مضادا لانتاج محاصيل المخدرات غير المشروعة. ولكن إبدال المحاصيل إذا قرن بعدد من التدابير الأخرى، ومنها الالتزام الصارم للحكومات بتحديد زراعات المخدرات والقضاء عليها وتوفير فرص تسويق المحاصيل البديلة ووضع نهج شامل لمعالجة التنمية الريفية، يكون له دور يقوم به في خفض المعروض من المخدرات غير المشروعة.

١٤ - ولا بد للنهج المتعدد الأوجه لمعالجة انتاج المحاصيل البديلة من أن يتضمن ايجاد مدارس محسنة، ومرافق صحية، وهياكل أساسية (طرق، مياه، كهرباء، شبكات اتصال)، وحملات في وسائط الاعلام، وتدريب مهني، وفرص للعمل للمناطق الريفية. وتعتبر البرامج التدريبية لرفع الكفاءة (المهارات والمعرفة والمواقف) ضرورية إذا أريد لشباب الريف أن يزاولوا عملا مشروعاً أو يعملوا لحساب أنفسهم بطريقة مشروعة بدلا من تورطهم في انتاج المخدرات غير المشروعة واستهلاكها.

٢ - الاجراء المعتزم اتخاذه

(أ) البحث

١٥ - في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، اشتركت الفاو بنشاط في سلسلة من الأنشطة البحثية التي تتعلق باختبار البيانات التجارية للاستشعار من بعد لتحديد أماكن زراعة الخشخاش في أفغانستان. واستمر في عام ١٩٩٤ تطبيق البرنامج البحثي المذكور لوضع اجراءات رصد لتقدير انتاج الخشخاش. وجرى أيضا استعراض شامل للامكانيات الراهنة والمستقبلية لبيانات الاستشعار من بعد (بالسواثل والطائرات) لتحديد ورصد المحاصيل غير المشروعة (أي الخشخاش والقنب والكوكا). وهناك دراسة أخرى لفحص زراعة الأفيون والقنب في وادي البقاع بلبنان.

١٦ - وستركز مجالات العمل المقبلة على مناطق جغرافية أخرى، منها أمريكا الجنوبية (كولومبيا على سبيل المثال) وجنوب شرق آسيا والدول الجنوبية الحديثة الاستقلال (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان)، حيث يبدو أن هناك مشكلة بازغة تتمثل في زراعات كثيفة للمحاصيل غير المشروعة.

١٧ - وستواصل الفاو أداء دور ايجابي في تحديد قيمة أساليب التصوير الفوتوغرافي من السواثل في تحديد مناطق زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة. وهذه مهمة صعبة للغاية عند التعامل مع مساحات ومناطق صغيرة يزرع فيها أكثر من محصول في أرض واحدة. ومع صعوبة أساليب التصوير من السواثل، فإنها تحتاج إلى مزيد من التجريب لتحديد مستوى كفاءتها. ولا بد من التغلب على مشكلة التحقق على مستوى الأرض أو من خلال استخدام الطيران المنخفض لاختبار أساليب التصوير من السواثل بشكل كامل وصقل هذه الأساليب.

١٨ - وهناك مجال آخر للشواغل هو تقدير مدى التدهور البيئي باستخدام بيانات الاستشعار من بعد. ويتصل هذا بوجه خاص بتقدير جرى في كولومبيا حيث ترتبط ازالة الأحراج ارتباطا قويا بانتاج محاصيل المخدرات غير المشروعة.

١٩ - ومع توافر الموارد، ترى الفاو أن هناك حاجة إلى القيام بتحديد أولي لمسائل المخدرات المرتبطة بإدارة الموارد الحراجية المستدامة وأثر هذه المسائل على سياسة التحريج الوطنية. وينبغي أن تتركز هذه

الجهود في منطقتي آسيا وأمريكا اللاتينية دون الاقليميتين، مع اجراء دراسات نموذجية في بلدان معينة. وفي الوقت ذاته سيكون من المفيد ادراج بعد المخدرات في تخطيط البرامج والمشاريع وتقييمها. وفي بعض المناطق يتضمن "النظام الانتاجي" للمزارعين زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة. ولا تعالج معظم أنشطة صياغة المشاريع بالشكل المناسب ضرورة معالجة هذه المشكلة، ولا بد من معالجتها من خلال نهج شامل مشترك بين الوكالات.

الموضوع	الأهداف	الأنشطة المستهدفة	الميزانية
تقدير البيانات التجارية للاستشعار من بعد لتقييم محاصيل المخدرات غير المشروعة	العمل على تقييم تكنولوجيات الاستشعار من بعد وأساليب التصوير الجوي المتاحة تجاريا أو التي ستتاح، من حيث قدرتها على اكتشاف زراعات المخدرات.	١٩٩٤: بدء المشروع ١٩٩٥: مواصلة التنفيذ	٩٤ ٩٦٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة
مشروع نموذجي لمناطق الحدود في مجال التنمية الزراعية المتكاملة (MYA/91/005)	تضمن هذا المشروع، كجزء من الأهداف العامة، تقديم المساعدة في تحديد حوافز للسكان الريفيين لانتاج محاصيل بديلة	١٩٩٣-١٩٩١	٦١٨ ٠٠٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات)

- - - - -